سياسة الدعم ألسعري للمنتوج الزراعي في العراق مع التطبيق على محصول زهرة الشمس في محافظة واسط

الدكتور جعفر طالب احمد جنديل الخزعلي
جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

الدعم ألسعري للإنتاج الزراعي من الأمور المهمة. ومن الضروري إيجاد الحلول الناجحة بموضوعية لوضع العلاج اللازم لدعم الأسعار الضرورية للنهوض بهذا القطاع حيث إن القطاع الزراعي متعثر كثيراً في العراق بشكل عام وفي محافظة واسط بشكل خاص والأسباب معروفة وأصبحنا نستورد حتى الخضار من دول الجوار .

إن اعتماد الاقتصاد العراقي على إيرادات النفط بنسبة كبيرة تجعل مواردنا معطلة ، وتسبب خسارة كبيرة ليس على مستوى الإنتاج وإنما على مستوى رأس المال الثابت المتمثل بالأرض م ما نراه من تملح الأراضي واستبعادها من دائرة الإنتاج وخاصة في جنوب محافظة واسط.

إن المقصود بالدعم الزراعي هو أسلوب الدولة المتبع لمساعدة المزارعين لكي يزداد الإنتاج ونحد من التقلبات في الأسعار ونضمن دخل مستقر للفلاحين ، وهو نظام يتبع في مختلف دول العالم ، حيث أن أتباع السياسة الزراعية في دعم المنتجات الزراعية هو الغرض الأساس بهدف زيادة الإنتاج الزراعي لكي يسد الطلب المتزايد على هذه السلع وبالأخص الغذائية منه وما يسير عملية التصنيع . أن هدف السياسة الاقتصادية ممكن أن يتحقق من خلال الدعم ألسعري للإنتاج الزراعي .كما وأن الدعم ألسعري يتبع ليس فقط في الدول النامية وإنما حتى في الدول المتقدمة. ولكن الهدف يختلف في الدول النامية عنه الدول المتقدمة حيث تطبيق التكنولوجيا في البلدان المتقدمة يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبدوره يؤدي إلى وجود فائض في الإنتاج مما يؤدي إلى قلة الطلب على المنتج لكون معدلات النمو السكاني في الدول المتقدمة قليل بالمقارنة مع الدول النامية ولا يتناسب مع زيادة الإنتاج وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار الإنتاج الزراعي مما يسبب الأضرار بالمزارع فيأتي دور الدولة لدعم سعر المنتجات الزراعية للمحافظة على التوازن.

منهجية البحث

فرضية البحث

إن الدعم ألسعري للمنتجات الزراعية يكون له تأثير مباشر على المزارع في الاطمئنان على ديمومة إنتاجه، وان استقلالية القرار الاقتصادي وفصله عن القرار السياسي يعطي اندفاع للقطاع الزراعي بالنمو ويرفع من الكفاءة الإنتاجية في هذا القطاع .

مشكلة البحث

_ إن الدعم ألسعري للمنتجات الزراعية له جانب سياسي وآخر اقتصادي ، إن الجانب السياسي لا يخدم المزارع و إنما يشكل إطار الدعاية لنجاح الحكومة ، أما الجانب الاقتصادي فيتحدد في دعم الدولة لأدوات الإنتاج من قروض

وخدمات زراعية وبشكل كبير ودعم لأسعار المنتجات الزراعية مع البحث في كون سياسة الدعم تحقق هدفها من عدمه وهل تساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية .

هدف البحث

إن الهدف هو إبثلت صحة فرضية البحث وملاحظة الدعم ألسعري هل حقق أهدافه والبحث في البدائل في دعم الأسعار او دعم أدوات الإنتاج، لكي نحدد مقدرة كل م نهما في تحقيق أهداف الدعم، وكذلك تحديد وتشخيص الآثار المترتبة على التغيرات وهذا يتطلب وجود صيغ تأخذ بنظر الاعتبار خصوصية محافظة واسط ولا تطبق أدواتها بشكل ميكانيكي.

أسلوب البحث

البحث يتضمن خمسة فقرات رئيسيه تناولت ألفقرة الأولى ماهية الدعم ألسعري متضمنة الدعم ألسعري للدول النامية والمتقدمة وأثاره ألايجابيه والسلبية. وتناولنا في ألفقرة ألثانية أنواع الدعم ألسعري للمنتجات الزراعية في العراق بشكل عام وفي محافظة واسط بشكل خاص ومساهمة أنواع الدعم للوصول إلى الهدف أما ألفقرة ألثالثة فقد بحثت في اثر الدعم ألسعري في زيادة الإنتاج الزراعي وقد تناول المبحث آثار الدعم ألسعري للمحصول الزراعي على الحكومة ثم تناولت ألفقرة الرابعة واقع الاقتصاد العراقي وتركه الديون الخارجية بتقدير الجهات العالمية والمحلية. وتطرق للدعم الزراعي ومراحل تطوره. والسياسات المتبعة. ثم تناولت ألفقرة خامساً الدعم ألسعري لمحاصيل إستراتيجية مختارة. وعن دور الدعم في تحقيق أهدافه. واتبعت طريقة للتقييم وتلافي العيوب بإتباع.

أولا ـ ماهية الدعم ألسعري

الدعم هو إنفاق الدولة الايجابي على مشاريع القطاع الزراعي لمساعدة ذوي الدخل المحدود من اجل تقليل الفوارق بين الدخول والثروة للأفراد[1] وهذا يعني تدخل الدولة في كسر آلية العرض والطلب لصالح المواطن . وفي الدول التي تستخدم الأنظمة المركزية يظهر تدخل الدولة بوضوح . وتتجلى ذلك من خلال إتباع الحماية الكمركية وعدم السماح لتصدير الحاصلات الزراعية مما يسبب تدهور أسعار الحاصلات كدعم الصناعات المحلية ويكون ذلك على حساب المزارعين ، لذلك طالب الكثير من المفكرين بإلغاء القيود ورفعوا شعار(دعه يعمل دعه يمر) ودعوا لتصدير الحاصلات والحد من القيود كما جاء في نظرية فرانسوا كيناي (الجدول الاقتصادي) وعلى أثرها جاء الكلاسيكيين مطالبين بالمبدأ الحر وظهر الاشتراكيون الذين طالبوا تدخل الدولة [٢] وجاءت الحروب مع إ طلالة القرن العشرين ومعها الأزمات وعكس أثارها على الزراعة وخاصة في العراق حيث الثمانينات والتسعينات تميزت بالحروب والحصار ورفع الدولة يدها عن كل ما من شانه مساعدة المواطن ف الغي الدعم وتدنت الأجور والمرتبات إلى اقل مستوى حيث كانت الدولة في النصف الثاني من القرن الماضي ولأربعة عقود سبقت فترة الحصار تقدم الدعم للإنتاج الزراعي والآن أصبح وبعد عام 2003 ومجيء الحكومة المنتخبة ي قتضي التدخل الحكومي ولو بفترات زمنية محددة لغرض النهوض بالقطاع الزراعي من خلال تشجيع الإنتاج ودخول المكننة ومكافحة الحشرات ودخول الأصناف الجيدة من الت قاوي و دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي و الدعم ألسعري للحاصلات وكل ما من

شانه الارتقاء بمستوى الإنتاج للفلاح العراقي، سيما وان هذا القطاع قد أهمل تماماً في العقدين الأخيرين لاهتمام النظام السابق بالحروب والتصنيع العسكري لذا ينبغي إعادة بناء الزراعة في العراق من استصلاح للأراضي وصيانة أنظمة الري والاهتمام بالسكن الريفي لتقليل الفوارق بين المدينة والقرية لكي تكون عنصر جذب لمن هاجر من الريف إلى المدينة أن ير ج ع إلى الريف حيثما يجد البيئة مؤه لة للقيام بالعمل الزراعي ووضع الخطوط العريضة للسياسة الزراعية التي يجب إتباعها للنهوض في النشاط الزراعي وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني لقد اتبعت الحكومات الوطنية في العراق منذ التحرير من الاستعمار نظام هيمنة الدولة وسيطرة القطاع العام على مختلف النشاطات الاقتصادية.

ويتخذ الإنفاق أو الدعم شكل نقدي لقطاع الزراعة ، لم ا تحصل عليه من السلع الضرورية لديمومة الحياة ، وتهدف الدولة في تدخلها إلى تحقيق أهداف كحماية المزارع من انخفاض أسعار المنتجات الزراعية نتيجة لزيادة الإنتاج المعروض في السوق .

كما وان زيادة الدخل الزراعي له دور كبير في زيادة الطلب على عوامل الإنتاج في العراق بل المزارعين وما يترتب عليه من زيادة الطلب على سلع الإنتاج وزيادة التوظف ، فضلا عن زيادة مستوى المعيشة الحقيقية نتيجة لزيادة الدخل الوطني الحقيقي[٣] .

إن الدعم ألسعري للإنتاج الزراعي قد يؤدي إلى استغلال بعض الزارعين للفرق في الأسعار بحيث يأتي بحاصل رخيص الثمن من دول الجوار كإيران مثلاً لبيعه في العراق بالسعر المدعوم من قبل الدولة ، حيث إن الدولة تفرض سعر لبعض السلع أعلى من سعر التوازن لصالح المزارع وذلك لتحقيق أغراض اجتماعية وسياسية [٤] ، فإذا لم تدخل الحكومة وفق نظام رقابي فسوف يختل التوازن ويصبح في القانون ثغرة تستغل من قبل العابثين في اقتصاد البلد . لذلك يكون مدخل ألدولة في أمر كهذا مهم وضروري. ومن الممكن أن تدخل ألدولة في دعم الأسعار الضرورية في حالة الطوارئ مثل الحروب والأزمات ألاقتصادية. حيث تتخذ الأسعار بواسطة سلطة مركزية

1ـ1 خصائص ومميزات القطاع الزراعي

إن الدول النامية والمتقدمة تدخل لدعم الأسعار سيما وان النشاط الزراعي فيه بعض الخصوصيات التي يمتاز بها عن بقية قطاعات النشاط الاقتصادي وكالاتي :-

١. نسبة رأس المال الثابتة كبيرة في الزراعة : تمتاز الزراعة عن النشاط الاقتصادي التكاليف الثابتة التي يتحملها المزارع في حالة أنتج أم لم ينتج مما يؤدي إلى زيادة المخاطر التي يتحملها المزارع سواء وصل بإنتاجه للطاقة القصوى أو لم يصل[٥].

2.ألمخاطره واللايقين في الزراعة كبيره : حيث أن العوامل الطبيعية تؤثر بلمنتجات الزراعية من حيث تأثيرها على نوعية الإنتاج وكميته، كما وان الإنتاج يخضع للظروف الطبيعية وإنتاجه موسمي وفترة النضوج طويلة نسبياً . وبسبب عدم استقرار الأسعار نتيجة لعدم استقرار الدخل الزراعي من عام إلى عام يؤدي هذا إلى عدم التوازن بين الطلب والعرض . في النشاط الزراعي كما وان ألزراعة تخضع لقو انين الطبيعة وزيادة الإنتاج الزراعي يتم بسبب ميزة الأرض الخصبة أو إتباع التكنولوجيا التي تؤدي إلى استغلال أ راضي اقل خصوبة لندرة الأرض الخصبة أذا كانت قريبه من

الأسواق . وهذا الأمر يطلق عليه قانون تناق ص الغلة[٦] .

أن الزراعة من المحاصيل الذي تخضع للمنافسة التامة و المزارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج ولا يستطيع معرفة كم هو الحاصل الذي يحصل عليه ولكن ممكن أن يقدر ذلك في حالة الظروف الطبيعية كون المزارع لا يستطيع السيطرة على قوى الطبيعة فإذا درت علينا الأرض بعطائها نتيجة ال خص ب وازداد الإنتاج تصبح السلع الزراعية رخيصة لكونها تخضع للمنافسة ولا يمكن احتكار السلعة ، لذلك تسعيرة المحصول من قبل الدولة يعطي أما كماً أو نوعاً وان عرض المنتجات الزراعية مرن بحيث يتعذر تحديد المقادير المنتجة بالزيادة والنقصان إذا تغير السعر ، وان وحدة المساحة لا تستطيع زيادتها أو نقصانها لغرض زيادة الإنتاج كونها تخضع للظروف الطبيعية ومحدودة ولكن الزيادة النسبية للإنتاج في حالة استخدام الأسمدة والمبيدات على سبيل الفرض أو تكييف الظروف الملائمة لكسر هذه الآلية كالبيوت البلاستيكية وغيرها من الطرق التكنولوجيا والذي يعرقل مجال التطبيق هو زيادة كما وان عرض المنتجات الزراعية مرن بحيث يتعذر تحديد المقادير المنتجة بالزيادة والنقصان إذا تغير السعر ، وان وحدة المساحة لا تستطيع زيادتها أو نقصانها لغرض زيادة الإنتاج كونها تخضع للظروف الطبيعية ومحدودة ولكن الزيادة النسبية للإنتاج في حالة استخدام الأسمدة والمبيدات على سبيل الفرض أو تكييف الظروف الملائمة لكسر هذه الآلية كالبيوت البلاستيكية وغير ها من الطرق التكنولوجيا والذي يعرقل مجال التطبيق هو زيادة سعر المنتج النهائي وكلفة الإنتاج العا لي . لذا إن سعر المنتج النهائي وكلفة الإنتاج العا لي للمزارع في الاستمرار في الإنتاج[٧].

إن المشكلة التي تواجه الدعم الزراعي هو تدخل الفئة الطفيلية من كبار التجار في العبث بمقدرات الاقتصاد وينبغي وضع الرقابة وهذا مشروط بوجود الاستقرار الأمني في البلد وتوجه الدولة نحو تطبيق السياسات الاقتصادية وهي فرصه مواتيه لكي يطبق في محافظة واسط.

2.1 مفهوم الدعم

الدعم هو الوسيلة والإجراء الذي يتخذ لدعم فئات المجتمع الضعيفة ومساعدتهم للقيام بإعمالهم . وان ابسط أنواع الدعم هو الإعانة أو المساعدة المالية وقد اختلفت الآراء حول موضوع مكافأة الدول هل هو دعم أو امتياز وفي كل الأحوال فهو نوع من الإنفاق التي تقوم بها الدولة بشكل مجاني[٨]

أما الإعانة فهي نفقات تمنحها الدولة وهي شكل من أشكال الإنفاق العام [٩]فهناك إعانات دولية وأخرى داخلية وكذلك لكل منها ميزاتها، حيث أن الإعانات الدولية تستخدم دائماً لمساعدة دول تسندها في الاتجاه السياسي أما الداخلية فهي تحدد بإعانات إدارية لغرض مساعدة الهيئات العامة على أدائها للقيام بواجباتها ، وهناك إعانات اقتصادية والهدف منها تشجيع الإنتاج وحما يته ، وهناك دعم مباشر مثل دعم البطاقة التموينية بالإضافة لوجود دعم غير مباشر كما في دعم أسعار النفط الخام المخصص للمصافي والكهرباء وكذلك دعم القطاع الزراعي[١٠]

ثانيا ـ أنواع الدعم الزراعي

2 ـ1. دعم أدوات الإنتاج ومستلزماته

وهو القيام بتقديم القروض والإمكانات للمزارعين بشكل مباشر لضمان استمرار عملهم أو بشكل غير مباشر بهدف شعور المزارع برعاية الدولة له من خلال تقديم رأس المال اللازم للعملية الزراعية ، وهذا الدعم على عدة أشكال كالقروض الزراعية المقدمة من المؤسسات المختلفة بأقساط وآجال مريحة لا ترهق المزارع . إن الغرض من هذه الإعانة هو إسناد المزارع من خلال توفير رأس المال اللازم لتشجيع صغار المزارعين على شراء الآلات والمكائن الحديثة ، كذلك اعتماد الأسلوب العلمي في الزراعة كالمكافحة والتسميد واستخدام الأصناف الجيدة من التقاوي ... الخ وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج وينعكس بدوره على دخل المزارع ورفاهيته مما يشجع الآخرين على ممارسة الزراعة فتكون الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف والإعادة لتوظيف الموارد أن المنح والإعانات المذكورة سابقاً والمخصصة للقطاع الزراعي تتمثل في الخدمات واللوازم التي يحتاجها المزارع وي حصل عليها بأسعار الكلفة الحقيقية أو اقل وهذا هو هدف الدولة لكي تخفض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته ليكون في متناول الجميع في القطاع الزراعي لمساعدة الفلاحين والمزارعين وهذا يؤدي إلى ارتفاع دخل الفلاح .. أن الإعانات تقدم للقطاع الزراعي بهدف زيادة الإنتاج غرضها تخفيض تكاليف الإنتاج حيث إن التكاليف المرتفعة عائق في وجه زيادة الإنتاج وبعكسه تكون المنح هدر لأموال الدولة ، وكثير ما حصل شيء من هذا القبيل في النظام السابق بصفة المحاباة لمن هو قريب من مركز القرار ، كما أن هناك وجه آخر للإعانة قد تقدمه الدولة كإعانة نقدية لبعض المحاصيل الزراعية أذا ما رغبت في زيادة إنتاجها كزراعة زهرة الشمس واستغلالها في تأسيس مصنع لصناعة زيت الطعام من زهرة الشمس لكون محافظة واسط تنفرد بين محافظات العراق بالزراعة الواسعة لزهرة الشمس والذرة الصفراء والمحصولين آهلين لاستخراج زيوت نباتية مهمة وتكون عنصر منافس للمنتجات الأجنبية المستوردة .

وللإعانة مفهوم دولي فقد قامت إنكلترا بإعانة منتجي القمح تشجيعاً لهم على تصديره إذ تمنح الإعانة للفلاح إذا ما انخفض سعر القمح عن حد معين حيث توجد هيئات غير حكومية في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم [11] ccc الدعم الأسعار.

2ـ2 آثار الدعم على المنتج الزراعي

تشكل سياسة الدعم للإنتاج الزراعي عبأ ثقيل على الحكومة، ولكن الوضع الراهن في العراق وبمحافظة واسط يستوجب عملية الدعم كون الفلاح يستعمل الأدوات التقليدية ولا يملك من المعرفة الشيء الكثير، وعليه وجب الدعم ولو لفترة معينة حيث أن سياسة الدعم عندما لا تحقق هدفها تصبح مشكلة ولكن دعم المزارع مع المتابعة لكي يستطيع الفلاح الاعتماد على نفسه في الإنتاج عند ذاك يرفع الدعم وتتحكم في آلية العر ض والطلب وحرية الأسعار [12] .إن سياسة الإعانة لأدوات الإنتاج يشمل فيها الجميع ولا تفرق بين المزارع الكفء والذي هو اقل كفاءة، وبذلك يفقد الدعم هدفه وتضيع إلف البديلة لهذا المال ولا يتم تحقيق العدالة الاجتماعية، إذ أن

استشارة ذو الشأن في هذا المجامع وجود التحويل الضروري لغرض الوصول بالمال للجانب الأمين.

وهناك ظاهرة جديرة بالتنبيه وهو إن المزارع يتردد في الدخول في العملية الإنتاجية خوفا من المجهول خصوصا في زراعة نبات جديد أو تطبيق آلية حديثه ويرفض المغامرة لذلك إعانة الدولة تكون دعم للفلاح للقيام بتطبيق ما هو حديث.

ثالثا: الدعم ألسعري للإنتاج الزراعي

والقصد هو دعم الدولة للأسعار الزراعية وتأثيرها على العوامل المحددة للسعر أي على آلية العرض والطلب، أو التأثير على السعر مباشرةً بأتباع وسائل متعددة تختلف من دولة إلى أخرى حيث أن الدول العظمى هدفها استقرار الأسعار.

إن تحديد الحد الأدنى للأسعار ضروري لحماية المزارع حيث يبقى الفلاح حر في تصريف بضاعته، وإذا وصلت إلى الحدود الدنيا تكون الدولة الضامنة للشراء حيث تكون المخاطر على الدولة التي تستطيع تحمل الخسارة ولكن من الصعب على الفرد محدود الدخل تحمل هذه الخسارة [١٣] . إن هذا النوع من الدعم ضروري لضمان استمرار الإنتاج وزيادته، وهذا الآمر مهم تطبيقه في العراق وفي محافظة واسط في الوقت الحاضر، كون المرحلة الراهنة تستوجب ضمان الدولة للمزارع لكي يستطيع الوقوف والاعتماد على نفسه. في بعض الأحيان تتبع الدولة سياسة تحديد العرض لغرض حماية المزارع. وهذا لا ينطبق على ظروفنا الحالية، أما المشكلة التي يعاني منها العراق هو انخفاض الإنتاجية وتخلف الإنتاج وسوء استغلال الموارد، وهنا يكون الأمر مختلف حيث إن مهمة الدولة واسعة من خلال زيادة الإنتاج وإعادة توزيع الموارد وإدخال الأساليب العملية الحديثة في الزراعة وهذا يحتاج إلى اهتمام الدولة سيما وان ميزانية 2007 طموحة ممكن أن تسخر الكثير للزراعة، وقد وضعت بشكل طموح لغرض التنقل من حقل إلى آخر في و لأتفرق بين المزارع الكفء والذي هو اقل كفاءة، وبذلك يفقد الدعم هدفه وتضيع ألف البديلة لهذا المال ولا يتم تحقيق العدالة الاجتماعية، إذ أن استشارة ذو الشأن في الزراعة وهذا يحتاج إلى اهتمام الدولة سيما وان ميزانية 2007 طموحة ممكن أن تسخر الكثير للزراعة، وقد وضعت بشكل طموح لغرض التنقل من حقل إلى آخر في المجالات التنموية وبذلك يتطلب من سياسة البلد الزراعية تقديم تسهيلات وحوافز مالية كبيرة لاستيعاب مزيد من الاستثمارات لتطوير الهياكل الأساسية التي ينعكس بشكل مباشر على رفع الإنتاجية الزراعية والتي لا يستطيع المزارعين بمفردهم القيام بها دون مساعدة الحكومة [١٤] وتنظيم مكاتب لحماية المزارع.

1ـ3 أهداف سياسة الدعم الزراعي

أهم هدف هو خلق الثقة لدى المزارع واطمئنانه على ضمان بيع محصوله، وكذلك زيادة رفاهية المستهلكين من خلال محاولة رفع كفاءة الإنتاج الزراعي باستخدام امثل للموارد ونبذ الأساليب القديمة وأتباع الوسائل الحديثة ومحاولة دراستها وتطبيقها. ويأ تي دور الدولة في هذا الجانب لمعالجة مشكلة الزراعة وانتشالها من التخلف والضياع كونها قطاع حيوي من خلال زيادة القدرة على الاستثمار المحلي والأجنبي [١٥] . بالإضافة لبعض إشكال الدعم الأخرى التي كالوسائل الارشاديه ووسائل إرشادية وإعادة النظر في مشكلة ملكية الأراضي بزيادة حجم المزارع

ألصغيرة، كما هو متبع في ألمانيا وهولندا وبعض الدول العربية، ومن ضمن الأهداف هو الا ستقرار في أسعار ا لحاصلات الزراعية ومحاولة الحد من التذبذب الذي ينتاب الأسعار، ويتوقف مقدار الزيادة والانخفاض على مرونة الطلب على الإنتاج (2)، وهذا يسبب خروج المزارع من النشاط الزراعي للعمل بالقطاعات الأخرى أو يعزفون عن زراعة بعض المحاصيل التي تكون مرونة الطلب عليها منخفضة فيقل الإنتاج المحلي من هذه المحاصيل وهذا يؤدي إلى توجه الدولة لاستيرادها من الخارج لتغطية طلب المستهلك من هذه السلع ويجعل الكادر الزراعي ي توقف عن الاستمرار في العمل الزراعي ويهجر الفلا ح الريف لإيجاد عمل في الصناعة أو في المجالات الخدمية الدول المتقدمة عنها في إذن هناك فارق واسع بين السياسات الزراعية في البلدان المتقدمة وما هو قائم في البلدان النامية حيث ان مساعي الدول المتقدمة زيادة إنتاجية المزارعين ومساعي الدول النامية ضمن سياساتها تحفيز المزارعين على الإنتاج . في الدول المتقدمة هدف السياسات الاقتصادية محاولة تثبيت الدخول الزراعية . وفي الدول النامية مساعدة الفلاح على الإنتاج . وثمة فرق آخر هو إن الدول المتقدمة ترغب في ضمان دخول مرتفعه للمزارعين و هكذا نرى سياسة الدعم لاقت رواج في سعر الحاصل الزراعي الذي يستلمه المزارع حيث ازدادت الأسعار بنسبة 4% في دول السوق الأوربية المشتركة نتيجة لسياسة الدعم[١٦] وهنا نجد الفرق في طريقة التفكير في سياسة الدعم في الدول النامية

3ـ2 الدعم في الدول النامية

تعد الزراعة النشاط الرئيسي في الدول النامية حيث تمثل حدود (60%) من القوى العاملة و تتفاوت حسب الدول في الزياد ة والنقصان، حيث أن القطاع الزراعي يمثل 45% من القوى العاملة نتيجة الهجرة الواسعة في العقود الماضية .

بالرغم من أن الهدف الرئيسي من السياسة الزراعية في الدول النامية هو تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي، ولكن اغلب الدول النامية لا تشجع ذلك الدعم وتعتبره نوع من الهدر في الموارد والتوجه يتم في اغلب الدول النامية للانتقال إلى القطاع الصناعي مما يسبب الهجرة فضلا عن الضرائب على السلع الزراعية واستغلال التجار للمزارعين في تسويق الحاصل .

من الصعب تنفيذ سياسة الإعانات بطريقة كفوءة إذ غالباً ما يكون المستفيد منها هو كبار التجار من المزارعين.

3ـ3 اثر الدعم ألسعري على زيادة الإنتاج الزراعي

عندما تقوم الدولة بتحديد الحد الأدنى للسعر لمستوى سعر أعلى من سعر التوازن،فأن المقصود به هن ا هو تقديم نوع من المساعدة للمزارعين لتحفيزهم على زيادة الإنتاج ويمكننا الاستفادة من نظرية السعر [١٧] في تحديد الأثر الناجم عن رفع سعر الحد الأدنى إلى مستوى سعر التوازن ويبين لنا الشكل كيف تفيدنا نظرية السعر في تحديد ذلك[xxi].

يتبين من المنحى سعر التوازن(س)وكمية التوازن(ك)المحددان وفقا لعوامل العرض والطلب في السوق وعندما تحدد الدولة سعر الحد الأدنى عند (س)تزيد الكميه المعروضة من (ك)إلى (ك2)بينما تنخفض الكمية المطلوبة من(ك)إلى (ك1)وبالتالي يصبح لدينا فائض في العرض تمثله الكمية(ك1ك2)عند مستوى السعر س2،أما عندما تحدد الدولة سعر الحد الأدنى عند مستوى سعر التوازن(س) فأن المقصود بتحديد السعر هنا هو الحفاظ على السعر (س)،وبذلك تقوم بشراء فائض في الإنتاج (ك ك3)وتخزنه لديها

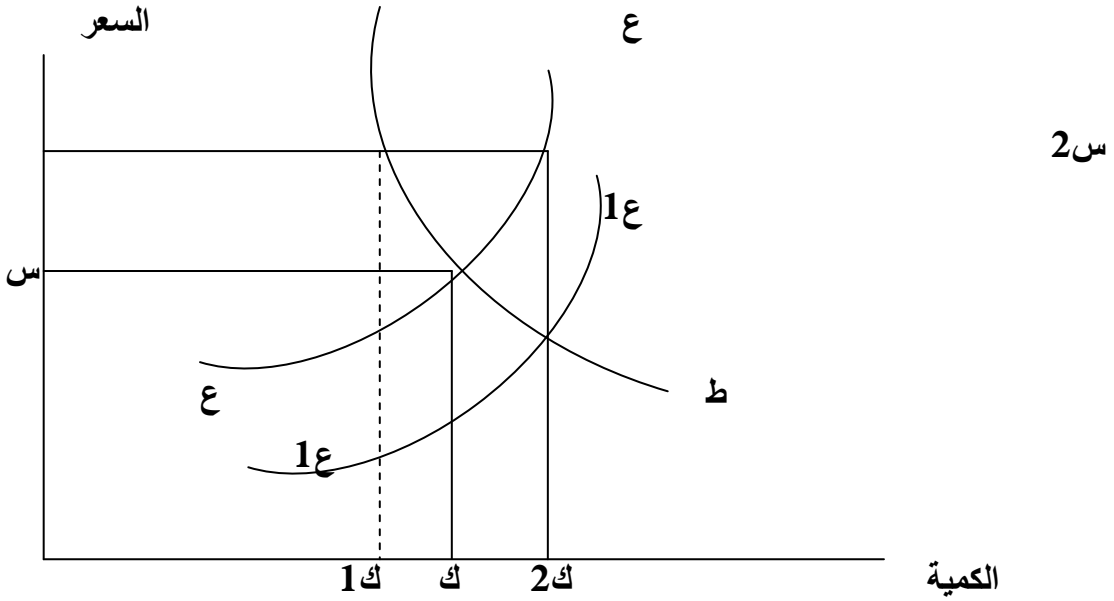

المصدر: عبد الرحمن يسري التحليل الاقتصادي ص190

إما أذا اهبط الإنتاج لظروف خارجة عن إرادة المزارعين إلى (ك 2)فأن الدولة لن تسمح بارتفاع السعر إلى (س 2)وتحافظ على استقراره عند المستوى(س) حفاظا على المستهلك من ارتفاع السع ر ولذا فهي ستطرح الجزء(ك ك 2)من المخزون لبيعه في السوق بالسعر(س)،وبذلك فأن السعر سيظل مستقر عند (س) سواء ازداد الإنتاج أم انخفض أما فيما يتعلق بالدخل أو الإيراد فأنه في حالة زيادة الإنتاج سيكون ممثل بالمساحة(وك ق س)

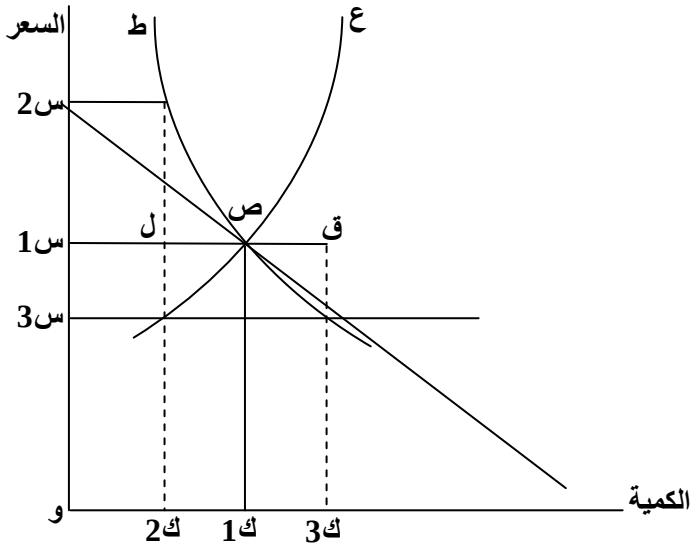

المصدر: عبد الرحمن يسري . نفس المصدر

عند الكميه (ك 3). وهو يزيد عن (و ك ص س)عند الكميه (ك)بالمساحة(ك ك 3 ق س)في حيث انه في حالة انخفاض الإنتاج إلى (ك 2) سيكون ممثل بالمساحة (و ك 2 ل س) وهي اقل من (و ك ص س)بالقدر (ك 2 ك ص ل) وهكذا عند تثبيت السعر عند (س) نجد أن المزارعين يواجهون منحنى طلب لا نها ئي المرونة،أي إن المزارعون يقومون بإنتاجها .سواء كبيرة كانت أم صغيره ستباع بالسعر(س)، وفي هذه الحالة تتغير دخول المزارعين طر ديا بتغير كمية الإنتاج، حيث يزيد الدخل بزيادة الكمية ويقل الدخل بانخفاض الكمية المنتجة وعند هذه الحالة تتحدد فرصة الاستفادة من الدعم ألسعري و فق مستويات الإنتاج،فالمزارع المتعلم والمواكب للتكنولوجي ا سيقدم إنتاج اكبر من المزارع غير المتعلم.

مما سبق نستخلص النتيجة التالية أنا الطريقة المتبعة في سياسة الدعم ألسعري قادرة على تحقيق أهداف الدعم الزراعي . إلا أن هذا لا ينفي وجود بعض القصور في هذا النوع من الدعم وما يترتب عليه من إرهاق للخزينة العامة .

3ـ4آثار الدعم ألسعري للمحصول الزراعي على الحكومة

أن سياسة الدعم ألسعري أو دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي تشكل عبأ كبيراً على الحكومة، سيما وان التركة ثقيلة من نهب مشاريع الدولة وحتى المشاريع الزراعية من آليات وككائن ومعدات زراعية فضلا عن عدم الأمان وال بطالة وبناء عليه أصبح الدعم ألسعري ضرورة ملحه لغرض إعادة النشاط الزراعي المهم في العراق إلى دورة الحقيقي لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير الدخل القومي بجزء لا ي س تهان بـه من الإيرادات أن ممارسه النشاط الزراعي في الوقت الحاضر ممكن أن تكون خسارة للمشروعات الزراعية خلال الفترة القصيرة ولكن ضمن الفترة المتوسطة والطويلة فهو مربح وضروري

أن المشكلة التي واجهت الزراعة في العراق هو وجود إيراد بديل عن الزراعة التي هي واردات النفط[١٨] . لذا ينبغي أعادة النظر والاهتمام في موضوع تقديم الدعم ألسعري لكي يطمئن الفلاح بضمان من يشتري حاصلة بالسعر المجزي وبدون استغلال كبار التجار ف ي المدنية لمحصولاته.

الآثار السلبية للدعم الزراعي

- احتجاز جزء من حق المواطن من الدخل القومي واقتطاعه للقطاع الزراعي لمساعدة المزارعين في العراق بشكل خاص وبالدول النامية ضمن سياساتها تحفيز المزارعين على الإنتاج وتحقيق الرفاهية للمزارع مثلا:
- إعطاء الفرصة للعابثين والمضاربين باقتصاد البلد بأن يمارسوا دورهم في استيراد نفس المحصول المدعوم وبنوعيه متردية وسعر ارخص من السعر المدعوم وبذلك يستغل الفرصة للعبث.
- استيراد الكثير من المعدات والآ لات ومختلف احتياج ات القطاع الزراعي بسعر مدعوم يخلق تشوه في الأسعار المحلية وممكن إن يؤدي إلى التضخم في الاقتصاد يسبب العجز في الموازنة العامة ، حيث إن مشكله التضخم قائمه في الاقتصاد العراقي ومحاولة التصحيح قائمه .

هذه الآثار السلبية وهذا لا يعني عدم وجود آثار ايجابية وألا انتفت الحاجة إلى وجود الدعم الزراعي واهم آثار الايجابية هي[١٩]:

. تحسين الوضع المعاشي للفلاح في الريف من خلال الدعم ورفد الدخل القومي بالعملات التي كانت تبذل على استيراد المواد قبل إنتاجها في البلد.

.الحد من مشكلة الفقر في الريف والإقلال من تفاقم مشكلة البطالة.

. إعادة إحياء الأراضي الزراعية التي استبعدت عن دائرة الإنتاج وان استخدام هذه الأراضي والتوسع بها باستخدام التقنيات الحديثة لغرض تنويع الاقتصاد.

إن عدم مساعده الفلاحين بدعم أسعار المحاصيل يؤدي إلى ما نحن عليه الآن من استيراد الخضار وكل المواد الزراعية.

إن الدعم ألسعري بشكل خط الحماية الأساسي للفلاحين وعدم تشريدهم بالهجرة من الريف إلى المدينة لكي يعملوا أعمال هامشيه،وتواجدهم في الريف يعزز من قوه الاقتصاد العراقي[٢٠]

4-2- الدعم الزراعي في العراق

كانت ألزراعة في العراق النشاط الرئيسي في الاقتصاد وخاصة في بداية القرن العشرين حيث كانت النشاطات الأخرى محدده للغاية. ولا تمثل شئ يذكر وعليه فان الغالبية العظمى من السكان يعملون في الزراعة، وكانت البلاد تنتج الحاصلات الزراعية وتصدر ما يزيد عن حاجتها. وقد أدى اكتشاف النفط وإنتاجه في الاقتصاد العراقي إلى تغيرات كبيرة في البنية الهيكلية،حيث تبوأ هذا القطاع المكانة الأولى في الاقتصاد العراقي ولاقت ألزراعة منافسة شديدة في مجالات ألعمالة والاستثمار من قطاع النفط والقطاعات الأخرى،حيث انسلخ العديد من الأيدي ألعامله من النشاط الزراعي، ودخل العمل في قطاع النفط وما يرتبط به من نشاطات اقتصاديه أخرى الأمر الذي أدى إلى تقليص مساحة الأراضي المزروعة وترتب على ذلك انخفاض كبير في الإنتاج،ومن ثم قصور إنتاج القطاع الزراعي عن تغطية الطلب المتزايد على السلع الزراعية نتيجة لتحسن مستوى المعيشة في العقد السابع والثامن من القرن الماضي قبل الحرب والحصار،وكذلك ارتفاع متوسط دخل الفرد، فضلا عن تزايد عدد السكان خلال لفترة 1958لغاية الثمانينات نتيجة الرعايا الصحية.ونتيجة لقصور العرض المحلي، أصبح الاستيراد هو المنفذ الوحيد لتوفير المنتجات وخاصة بعد أن توفرت العملات الصعبة ا للازمة للاستيراد لتغطية الطلب المحلي المتزايد بعد ظهور النفط ومع استمرار هذا الوضع ال متخلف للزراعة تراجع الإنتاج الزراعي مما جعل اقتصاديات الإنتاج الزراعي غير مربحه،والذي زاد المشكلة تفاقما هو عدم استخدام الم قنن المائي من قبل الفلاح لجهله بذلك وعدم التوجه الصحيح من قبل ذوي الاختصاص في الأخذ بيد المزارع لستخدم الأرض الاستخدام الصحيح مما أدى إلى تخدق الأراضي نتيجة سوء الاستخدام وخروج الكثير من الأراضي عن دائرة الإنتاج الزراعي واخذ الوضع يزداد تفاقما مع عدم وضع حد لهذه الظاهرة السلبية، وبالأخص في حوض نهر الغراف في جنوب العراق و بوجه التحديد في محافظتي واسط وذي قار مما استوجب التدخل الحاسم من قبل الحكومة لإنقاذ ما تبقى من الأراضي ومعالجة المستبعد منها،ولكن بالرغم من

هذا لم يكن هناك تدخل جاد من قبل الدولة في تلك الفترة نتيجة لانشغال الدولة بأمور أخرى.

جدول يبين مساحة الأراضي الزراعية في محافظة واسط حسب نوع الزراعة ((المساحة بملايين الدونمات))

	1960		1970		1980		1990		2000	
		%		%		%		%		%
مساحة تزرع زراعة موسمية للمحصول	1,95	24,5	2,1	31,8	2,2	33,3	2,5	37,8	2,6	39,4
مساحة تزرع بالفواكه والخضر	0,204	3.1	0.192	2.9	0.188	2.8	0.190	2.8	0.174	2.6
مساحة تزرع في المراعي والغابات	0.48	0.72	0.45	0.68	0.43	0.65	0.31	0.46	0.24	0.4
مساحة تترك بدون زراعة	4.58	30.58	2.74	41.5	2.43	36.8	2.72	41.2	2.80	24.4
مجموع مساحة الأراضي الزراعية	6.6	100	6.6	100	6.6	100	6.6	100	6.6	100

وتركت ألدولة القطاع الزراعي واهتمت بالتصنيع العسكري والحروب مع دول الجوار اثر ذلك على اقتصاد البلد. حيث وضعت اليد على الأرصدة الدائرة في الخارج مما سبب التضخم . وبذلك بدأ المصرف الزراعي يرفع يده عن الدعم الزراعي وبصفه عامه يمكن القول بأن الأمر ترك لتصرف الدولة[٢١]،ودخلت الدولة في أمور تركت الاهتمام بالقطاع الزراعي واهتمت في ال تصنيع العسكري والحرب مع إيران والتي استمرت ثمان سنوات ثم لم تعطي الفرصة لإعادة ما دمرته الحرب فذهب لغزو الكويت مما تحال فت دول العالم لإ جبار العراق على الخروج من الكويت وأصبحت فوضى واسعة جعلت البلد في حالة حصار لمدة ثلاث عشرة سنة بدأت من عام 1990 وانتهت مع سقوط النظام واثر الحصار على إمكانية مساعد ة القطاع الزراعي،ليس فقط الزراعة بل وحتى الصناعة ولم تستطع الدولة استيراد ما ترغ ب أن تستورده لأغراض تنمويةٍ ألا بموجب مذكر ة التفاهم وقد وضعت اليد على الأرصدة العراقية في الخارج مما أدى إلى تضخم كبير في الاقتصاد العراقي أصبح بموجبه الدولار يساوي 2000 دينار عراقي بالوقت الذي كان فيه الدينار يعادل ثلاثة دولارات وثلاثة أجزاء من الدولار وبذلك بدأ المصرف الزراعي يرفع يده عن الدعم الزراعي وجاءت الحرب بعد سقوط النظام في عام2003.

4-3- ظهور الدعم الزراعي وتطوره

لدراسة تطور الدعم في العراق ممكن القول أن الدعم الزراعي والاهتمام بأمور القطاع الزراعي قد بدأ عام 1935 حينما تأسس المصرف الزراعي وقد تحددت أهدافه ومهامه بتسهيل النشاطين الزراعي والصناعي .وفي عام 1946 ومع تنامي حاجات المزارعين والفلاحين اختص المصرف بتمويل نشاطات القطاع الزراعي بعد قيام 14تموز 1958 صدر قانون جديد لل مصرف الزراعي برقم 56لعام 1959وذلك لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها

القطر بقيام ثورة 14تموز1958والتي أقيمت بعد انهيار النظام شبه الإقطاعي وتغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بص دور قانون الإصلاح الزراعي رقم 30لسنة 1958وبعد قيام القانون رقم56الذي ساير ضرورات التطور والتنمية الزراعية فظهر القانون رقم(110)لسنة1974والذي فتح آفاق جديدة لعملية التمويل الزراعي، وقد تطورت السياسة الائتمانية للمصرف وارتبطت بتحديد حجم الاستثمارات وإغراضها أو توزيعها على القطاعات وفق الأهمية النسبية لكل قطاع مما ساهم في زيادة الإنتاج الزراعي والوصول إلى المستوى الذي يفي بحاجات السكان الغذائية[٢٢].

مسارها نحو التوازن بين القطاعات،لكي يكون التطور في ميدان وعمل المصرف على توجيه خطته التمويلية بهدف التكامل في التنمية الزراعية وتحديد الزراعة مربوطا بشكل محكم مع حلقات تطور الصناعات الاقتصادية الأخرى ويمكن تحديد نشاطات وفعاليات المصرف بالنقاط التالية:

1. النشاط الأقراضي المتعلق بتمويل المشروعات الزراعية للنشاط الخاص والتعاوني والشركات الزراعية المساهمة المختلطة
2. النشاط ألتحصيلي المتعلق باسترداد وتحصيل القروض الزراعية
3. النشاط الرقابي المتعلق بالمراقبة والإشراف ومتابعة تنفيذ المشاريع وتشغيلها

4ـ 5ـ دعم أدوات الإنتاج الزراعي ومستلزماته

ومنها التسهيلات الانتمائية على هيئة قروض زراعية يقدمها المصرف الزراعي للأفراد والجمعيات حيث ارتبط المصرف بوزارة المالية بموجب القرار 278 في 1987/5/3 وأصبح يمارس أعماله بمرونة أكثر وفق القانون 110 لسنة 1974 حيث وضعت المادة الثانية من قانون المصرف على انه مؤسسه شخصية معنوية ولها استقلال مالي وإداري وأصبح رأس مال المصرف 10 ملاين دينار في عام 1968 وأصبح 300 مليون دينار عام 1987 لتامين احتياجات المشاريع

4-5-1-سياسة الائتمان الزراعي تهدف سياسة الائتمان الزراعي إلى تقديم يد العون للمزارعين عن طريق القروض التي يقدمها المصرف سواء كانت طويلة أم متوسطه أم قصيرة الأجل وحسب الأغراض التالية :

4-5-2- القروض قصيرة الأجل :-وهي أقدم أنواع القروض التي يمنحها المصرف الزراعي للمزارعين والجمعيات التعاونية وقد دفع للمستفيدين مرها بصوره نقدية لمواجهة النفقات الدورية المتعلقة بإنتاج المحاصيل الزراعية

4-5-3- القروض متوسطة الأجل :-يقدم المصرف الزراعي القروض متوسطة الأجل بصورة عينيه بفرض توفير الآلات والمعدات للعاملين في الزراعة للمساهمة في تحقيق المكننة الزراعية وتوفير رأس المال اللازم لشراء الآلات وتعويض النقص الحاصل في الأيدي العاملة التي غادرت إلى الصناعة.

4-5-3- القروض طويلة الأجل :-يقدم هذا النوع من القروض للمزارعين بفرض توفير رأس المال الثابت اللازم لمزارعهم وتمنح هذه القروض لعدة أغراض منها تسوية التربة وعمليات استصلاح الأراضي وإنشاء المخازن والحظائر.

4-5-4- الإعانات الزراعية :-هي احد أنواع الدعم الزراعي وهي تقدم بشكل عيني،أي أدوات ومستلزمات الإنتاج وبأسعار منخفضة وغرضها خفض تكاليف الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني)ويمكن من خلالها تطبيق مستلزمات

الإنتاج ألحديثه. أن الهدف هو مساعده المزارعين في تحمل جزء من تكاليف الإنتاج لتشجيعه على ألزراعه ويكون الإعانات للاسمده الكيماوية والآلات الزراعية والمبيدات الحشرية والإعلان المركزي والتيار الكهربائي ومعدات النحل.

إن دراسة محصول زهرة الشمس في محافظة واسط يتطلب معرفة التطور في إنتاج هذا المحصول على مستوى العراق وكذلك على مستوى المحافظة على اعتبار إن محافظة واسط هي المحافظة الأولى في إنتاج هذا المحصول . حيث كان متوسط الإنتاج في المحافظة(30,8) ألف طن في عام 1982 تطور إلى (98) إلف طن في عام 1999 وهذا مؤشر ايجابي على الاستجابة في زيادة الإنتاج في حالة إتباع الأساليب المتطورة في الزراعة . وتعد محافظة واسط من المحافظات المهمة في مستوى الإنتاج الزراعي للمحاصيل الزيتية والمتمثلة في الذرة الصفراء وزهرة الشمس والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول :يبين عدد الدونمات المزروعة والإنتاج بالطن وكمية الإنتاج للدونم الواحد لمحصول زهرة الشمس

السنه	عدد الدونمات المزروعة	الإنتاج بالطن	الغلة كغم /دونم
2003	35	304	87
2004	90	1818	200
2005	145	2400	166
2006	75	1036	136
2007	95	1020	185

المصدر : دائرة زراعة واسط التخطيط والمتابعة.

تحليل هذه الأرقام يتبين أن ألمساحة المزروعة والغلة المتحققة في وحدة المساحة فيها تباين على مختلف المحاصيل أنفة الذكر. وهذا السبب يعود لعدم توفر مستلزمات الإنتاج الكافية للحفاظ على آو زيادة ألمساحه المزروعة ف ي معدلات الغلة المتحققة فضلا عن مشاكل الحصول على مستلزمات الإنتاج الأخرى كالوقود أو الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل الآلات والمعدات ألزراعية مثل مضخات الري وعدم استخدام المخصبات في زراعة المحاصيل الزيتية أو محاصيل الحبوب إلا الذي يستخدم كعلف للحيوانات. أما زهرة الشمس فلم تستخدم المخصبات إلا في عام 2005 وبكميه قليله جدا كما موضحه في الجدول.

خامساً الدعم ألسعري للإنتاج الزراعي:

تتبع هذه السياسة أثناء تحديد قيمة الشراء لبعض المحاصيل الزراعية كالقمح والشعير ذرة الصفراء وزهرة الشمس في السنوات التي يزيد فيها الإنتاج عن حاجه السوق،وتهدف سياسة الدعم الزراعي إلى الوفع من مستوى كفاءة الإنتاج الزراعي لتحقيق الهدف الأول للسياسة ألاقتصاديه الزراعية وتحقيق الاستقرار للأسعار الزراعية وحماية الدخل الزراعي.

5-1- معوقات الدعم الزراعي المتبع في العراق لتحقيق أهداف الدعم

إن المعوقات التي تعترض مجال سياسة الدعم ألسعري في العراق تتجسد بشكلها الجلي من خلال التجربة التي حصلت في ثمانينات القرن الماضي وهي أن على الرغم من تحديد أسعار الشراء لبعض المحاصيل الزراعية في كثير من

السنوا ت إلا أن هذه السياسة لم تؤدي تحقيق الغرض لما يكتنفها من قصور يمنعها من تحقيق هدفها.

حيث قيم عملية تح ديد السعر بطريقه عشوائية دون إن تكون هناك صيغه محدده موضوعه بشكل رسمي يمكن الاعتماد عليها في تحديد سعر الدعم،وتكون معروفه لدى جميع مزارعين حيث إن الذين يضعون الخطوط العريضة لسياسة تحديد السعر اغلبهم من أصحاب المصالح أو المقربين من مركز اتخا ذ القرار مما يؤدي إلى توصيف الوضع ألسعري

وفق ما تهوى إرادتهم حيث أن الزراعيين خلال الفترة نهاية عقد الثمانينات والتسعينات لم يستطيعوا التواصل لصعوبة المعيشة. وهذا أدى إلى خروج الكثير من المهندسين الزراعيين والمختصين في الأعمال الزراعية إلى أعمال أخرى كالصناعات الغذائية مثلا أو الخدمات في المجالات الأخرى أو ترك العراقي البلد للعمل في الدول المجاورة أو اخذ حق اللجوء السياسي أو الإنساني في دوال العالم الغربي وهذا الفقرة الثانية التي أدت إلى تدني الوضع في أن يأخذ الدعم ألسعري مجاله كما إن عملية تحديد السعر تم في فترة متاخرة أي بعد حصا د المحصول،وعندما يتبين انخفاض السعر بالسوق وكثرة الكلام عن عدم الاهتمام في القطاع الزراعي تشرع الدولة عن رغبتها بشراء الفائض. أن الكثير من المزارعين يفضلون بقاء الحاصل لديهم وعدم بيعه للدولة بسبب الشروط التي تضعها اللجان من نسبة الرطوبة في الحاصل والكثير من المواصفات المطلوبة . وهذا يجعل الفلاح يعزف عن بيع محصوله للدولة فضلا عن أن ذلك يزيد من أعباء الخز نة وكما أن صغار المزارعين قد رتهم على توفير رأس المال قليل ولا يستطيعون تغطية كل ذلك.

5-2- إتباع طريقة لتلافي العيوب والتغلب عليها

ستقدم نموذج للدعم ألسعري مقترح ونضع كيفية تطبيقه على محصول زهرة الشمس كمثال عملي لتوضيح المزايا المترتبة على تطبيق هذا النموذج أو الصيغة السعرية المقترحة.

5-2-1- وصف النموذج المقترح :

يقصد بسعر الهدف هو السع ر الذي تحدده الدولة لدعم محصول ما(وليكن زهرة الشمس)عند مستوى معين تراعي فيه تغطية تكاليف الإنتاج، إلى جانب إضافة هامش ربح معين يعمل على تحفيز المزارعين وتشجيعهم على الاستمرار في عملية الإنتاج ويضمن لهم دخلا م ستقراً، حيث يتحدد سعر الهدف عند المستوى الذي يضمن تغطية متوسط تكاليف الإنتاج+هامش ربح معين.

ويجب أن تشتق التكاليف الإنتاجية من التي تعمل تحت ظروف اقتصاديه عاديه، كما يراعي في تحديد السعر الهدف، المعلومات التاريخية المتصلة بسوق السلعة في السابق من حيث السعر، وعرض السلعة والطلب عليها، ويمكن تغيير السعر من سنة الأخرى أو الاحتفاظ به لفترة معينة، وهذا يتوقف على ظروف السوق وعلى الهدف وعلى الدعم ألسعري. وبتحديد السعر الهدف يتم تحديد قيمة الدعم السعري لكل وحده من وحدات الإنتاج لقياس الفرق بين السعر الهدف والسعر الذي يبيع به المزارع منتجاته في السوق.أما طريقه تحديد السعر الذي يبيع به المزارع نتاجا تشفهي الآتي:

5-2-3- سعر البيع

بالنظر لتحديد سعر البيع للطن الواحد من زهرة الشمس فعلينا اخذ متوسط سعر الطن الواحد من زهرة الشمس والذي يضع وفق مواصفات وشروط يعرفها المختصين في الزراعة لكون الإنتاج ليس في مستوى واحد ويؤخذ السعر ضمن فترة معينه،ويراعى فيها تغيرات السعر من فترة لأخرى،وبين مزارع وآخر وكذلك بين منقطة وأخرى إنتاجية الأرض وحسب القرب والبعد من مركز التسويق ، وعليه فبالإمكان اخذ متوسط السعر في ستة أشهر أي متوسط السعر للفترة من شهر الخامس أيار(مايس)إلى الشهر العاشر تشرين أول وبعد تحديد متوسط سعر البيع يحصل على قيمة الدعم ألسعري لكل طن من الإنتاج وفق المعادلة التالية .

الدعم ألسعري لكل طن = (سعر الهدف – متوسط سعر ستة أشهر)[٢٣]*

4-2-5- كمية الإنتاج

كمية الإنتاج = (المساحة المزروعة × الإنتاجية العادية للدونم الواحد) . أي أن الدعم ألسعري يحسب كالآتي.

الدعم ألسعري = (سعر الهدف – متوسط ستة أشهر) (المساحة المزروعة بالدونم × الإنتاجية العادية للدونم).

ونتيجة لقيام الدولة بدعم أسعار بعض المنتجات الزراعية فقد تتورط الدولة بدعم كميات كبيرة جدا من الإنتاج نتيجة لالتزامها بعملية الدعم ، مما يؤدي إلى إرهاق الخزينة العامة بمبالغ ضخمة في دعم كميات غير مرغوب فيها من الإنتاج .

إلا انه تلافيا لمثل هذا الموقف ولكي لا تدخل الدولة في المشاكل الجانبية من دعم الفائض (وهو احتمال قليل في الوقت الحاضر) يجب أن يكون الدعم ألسعري يقترن بس ياسة ترشيد زراعية تتمثل في تحديد المساحات المزروعة من هذا المنتوج .فمثلا لو كان الإنتاج في السنة الحالية من زهرة الشمس كبير في محافظة واسط بحيث ترى الدولة إن إنتاج حتى السنة القادمة يجب أن ينخفض . لذلك نقوم بتحديد المساحة المزروعة من المحصول المدع وم للسنة القادمة في ضوء المعلومات الخاصة بالإنتاجية العادية للدونم . إن هذا النموذج حينما يطبق في أمريكا البلد الذي تطبق فيه التكنولوجيا بمختلف أشكالها ممكن أن يكون فيها فائض ويقلل الإنتاج للمحافظة على السعر أما ما نحن عليه الآن فأنه من الممكن تطبيق الآلية المتبع ة في أمريكا ولكن عملية خفض الإنتاج للمحافظة على السعر لا يؤ خذ بها ولكن ممكن عمل العكس وهو كم هي الزيادة التي تحصل لتشجيع زيادة الإنتاج وعلى غرارها ممكن إنشاء مصنع للزيوت النباتية وتبنى أسس واسعة.

4-2-5- عامل الموقع allocations feat

عامل الموقع= المساحة المراد زراعتها في الموسم القادم / المساحة المحصودة في الموسم الحالي

ويتم تحديد الموقع قبل البدء في زراعه الموسم المقبل . وفائدة معامل الموقع تكمن في كونه الصم ام الذي يتحكم في كمية الإنتاج ويضمن حماية موارد الدولة وعدم هدرها فمثلا إذ ان إيرادات الدولة تخفيض الإنتاج من المحصول وليكن زهرة الشمس بمقدار 10% إي إن عامل الموضع سيكون في هذه الحالة 90% . أما إذا كانت الدولة ترغب في استمرار الإنتاج فإنها ستجعل عامل الموضع مساويا للواحد الصحيح ، إذن ومن كل ما تقدم تتحدد الصيغة العامة لاحتساب الدعم ألسعري لكل مزارع وكما يلي:

الدعم ألسعري =(سعر الهدف–متوسط سعر ستة أشهر)(الإنتاجية العادية×المساحة المزروعة×معامل الموضع)

ويمكن احتساب الدعم ألسعري الذي يتحصل عليه في ضوء البيانات الافتراضية التالية.

متوسط ست أشهر موسم جني زهرة الشمس 155دولار.

الإنتاجية العادية للدونم الواحد في محافظة واسط 0.375 من الطن .

عامل التخصص(الموضع)حسب الموقع الجغرافي وشهر المنطقة(0,90)

السعر الهدف=130دولار

المساحة الكلية =100دونم

الدعم ألسعري(سعر الهدف–متوسط السعر)(مساحة الإنتاجية×الإنتاجية ×0,90

(100-13090) (90×100×0,375) 101250=3350×30

والجدول يوضح ذلك

	متوسط 32	سعر السوق 37	بالدينار 40	43
كمية الإنتاج 375×95	33.75	33.75	33.75	33.75
الإيراد كمية الإنتاج ×السعر	1080	1249	1350	1451
الدعم ألسعري	3307	3139	3038	2936
الإيراد الكلي	4388	4388	4388	4388
كلفة الإنتاج	3375	3375	3375	3375
الدفع الصافي	1013	1013	1013	1013

كمية الإنتاج هو حصيلة ضرب(0.375) في الطن للدونم×100وثم×عامل التخصيص

الإيراد هو كمية الإنتاج (0.375)×السعر الموضوع في أعلى الحقل الدعم ألسعري(سعر الهدف–سعر المرحلة الموضوع أعلى الحقل)(كمية الإنتاج×المساحة المزروعة ×عامل التخصص).

الإيراد الكلي وهو جميع الإيراد مع الدعم ألسعري

تكلفة الإنتاج=المساحة المزروعة×تكلفة إنتاج الدونم ويقدر ب(130)دولار

الدخل الصافي=تنقيص الإيراد الكلي . تكلفة الإنتاج

في حالة عدم وجود دعم سعري يتوضح ذلك من الجدول التالي :

	32	37	40	43
100 ×0,375	37.5	37.5	37.5	37.5
الإيراد	1200	1388	1500	1613
والدعم ألسعري	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

الإيراد الكلي	1200	1388	1500	1613
تكلفة الإنتاج	1050	1050	1050	1050
الدخل الصافي	150	338	450	563
الفرق في الدخل	150-1013 863	675	563	450

Oklahoma state University M Current Report .I.U.S. P

نستطيع استقراء ما تبين في الجدول إن الدخل الصناعي والدخل الصافي للمشترك أفضل من الدخل الصافي للشخص غير المشترك فعندما يكون السوق منخفض يكون الدعم ألسعري لصالح المشترك، أما في حالة اقتراب السعر من المقرر في السوق فان ذلك يكون في صالح المشترك،وكما هو معلوم بان الحاصل الزراعي مرتبط بعوامل طبيعية غير مسيطر عليها وغير معلوم،والفرق بين المشترك من عد مه واضح من خلال الجدول. فحينما يكون السعر منخفض كما هو الحال في الحقل الأول بسعر(32)دولار لكل (100) كغم من الحاصل فيكون لصالح المواطن المقدم للدعم بمقدار (865) دولار أي ما يقابل(11245500) دينار باحتساب الدولار يساوي(1300) دينار وينخفض السعر إلى ما يقارب النصف حينما يكون السعر في الحقل الأخير بسعر(43) دولار نجد أن الاشتراك في البرنامج يؤدي إلى اقل ربح من البداية، بحيث تكون مجموع الأرباح تكون (585000) دينار وهي تمثل نصف القيمة

إن المزارع عقلانيي في تصرفه ويستطيع من خلال ممارسته في العمل أسعار المحاصيل الزراعية واحتمال انخفاضها في بعض الأحيان كذلك فان الدعم ألسعري يمنح للمزارع الأمان والاطمئنان على عمله من التقلبات السعرية الكبيرة كما في وثيقة التامين المقدمة من شركات التامين ولكن يأخذ هذا البرنامج مجاله في التطوير والتوسع ينبغي تسليط الضوء عليه من خلال وسائل الأعلام المحلية وكذلك إتباع أسلوب الإرشاد والريفي وضرورة التزام الفلاح بتطبيق الإجراءات الإدارية، أي يقرر انتمائه إلى برنامج الدعم من عد مه قبل حصاد الموسم أو القرب من حصاده لكي يحدد إذا كان الموسم جيد ينسحب وإذا لم يكن ينتمي حيث ان ذلك يؤثر على سياسة الدولة في التخطيط لمعرفة الكمية المنفق عليها وكذل يشترط من الجهات الداعمة للمزارع للحصول من حاصلة على التوسع في الإنتاج واستغلال كامل الأرض إذا استوجب الأمر ذلك للحاجة الضرورية للمحصول ، إن الذي يحصل في محافظة واسط هو أن الإنتاج متدني ولا يسد الحاجة المحلية لكي يتم بيع الحاصل على الدولة من المزروعات التقليدية كالحنطة والشعير،حيث ان السوق بحاجه لحاصلاتهم،ولما كان الهدف من الدراسة التوسع في إنتاج محصول زهرة الشمس وانفراد المحافظة بين المحافظات العراقية الأخرى في زيادة الإنتاج لذلك لابد من تشجيع المزارع من خلال دعم سعر المحصول ومن الممكن ان يدعم محصول الذرة الصفراء كون الاثنين من الحبوب الزيتية والتي تستخدمها المحافظة عن غيرها..إن الدعم ألسعري يؤدي إلى استقرار المزارع المشترك وتحفيز وعلى التخصص والعناية بالمحصول من اجل زيادته ودعم محصوله يكون تحدي لما يدور من مردود اقتصادي ممكن ان يبني عليه أسس تأسيس شركة صناعية تعتمد على زهرة الشمس

كما دة أولي هـعلى استخلاص الزيوت النباتية،كاهتمام الشرك.[٢٤]

أصبحت عملية دعم أدوات الإنتاج غير مجدية اقتصاديا وليس لها فعالية اقتصادية مشجعة ضمن هذه المرحلة.

إن الدعم ألسعري فهو أكثر قدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة حيث إن سياسة دعم الأسعار توصلنا إلى زيادة الإنتاج الزراعي من خلال عملية تشجيع المزارع على زيادة الإنتاج حتى يحصل على ربح اكبر من زيادة إنتاجه. وبهذا يتحقق الاستقرار في الدخل بسب الدعم ألسعري، وهذا يحفز عدم هجر الأرض أو التذمر من تذبذب الأسعار وبهذا يكون الدعم ألسعري قد حقق هدفه وبشكل أفضل من دعم أدوات الإنتاج.

سادساً ـ الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

إن الدعم ألسعري له أهمية كبيرة وهي طريقه تتبعها الدولة لمساعدة المزارعين ضمن سياستها الزراعية لتحقيق زيادة الإنتاج وتخفيض الكلفة والغرض منها هو الحد من تقلبات الأسعار ورفع الكفاءة وتحقيق الاستقرار. وقد أتضح لنا أن الطريقة الدعم السعري هي الطريقة المناسبة للتطبيق في العراق من خلال النموذج الذي يوضح ذلك:

. إن دعم مستلزمات الإنتاج تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج من وجهة نضر المزارع . ولكن السلبيات تتجسد في عدم مقدرة هذا الأسلوب على تحقيق الاستقرار للدخل الزراعي والأسعار.

.كما وان ارتفاع تكاليف الإنتاج في نظر المجتمع. كون التكاليف الفعلية مازالت مرتفعة وإذا خفضت فان هذا يعني تحميل التكاليف ميزانية الدولة. وبهذا تزداد ميزانية الدولة اعباءاً إضافية نتيجة لا ضافية تكلفة الدعم، كما إن الدعم غير مرتبط بالإنتاج وهذا يودي إلى احتمال الخسارة، ولذلك

التوصيات

. في العراق يحتاج الفلاح إلى النوعين من الدعم لغرض النهوض بالقطاع الزراعي الذي لا توجد فيه من المكائن والآليات الشيء ليذكر وعلى الأقل ضمن المرحلة الراهنة حتى ولو إنها غير مجديه لتشجيع الفلاح وتحفيزه على الإنتاج ولو لفترة مؤقتة.وبالنظر لكون دعم مستلزمات الإنتاج يكلف ميزانية الدولة الشيء الكثير، وإن العراق بحاجة إلى الموارد المالية للنهوض بالبني التحتية في كافة المجالات الاقتصادية، فتكون توصيتنا بالدعم ألسعري أولاً.

. التوجه نحو الدعم ألسعري وفق صيغة محددة يتم وضعها قبل فترة بتقدير سعر الدعم وتكون معروفة لدى المزارعين مسبقاً قبل البدء بالإنتاج.

. تم اقتراح صيغة معينة للدعم ألسعري سهلة التطبيق وتعرف نتائج تطبيقها بسهولة ، ولكي لا ترهق ميزانية الدولة فإن فائض الإنتاج غير الضروري لبعض المحاصيل يبتعد عن برنامج الدعم ويبقى شامل للذرة الصفراء وزهرة الشمس والحنطة والشعير.

. ممكن تطبيق هذا النموذج مستقبلاً لأي محصول ترى السياسة الزراعية في محافظ واسط دعمه وبالكميات التي ترغب بها.

المصادر

1. محمد لبيب شقير،تاريخ الفكر الاقتصادي.دار النهضة المصرية للطباعة والنشر 1968

2- د. صلاح نجيب العمر اقتصاديات المالية العامة. مطبعة العاني بغداد.1983

3. النشرات الاقتصادية الصادرة من وزارة التجارة. وزارة التجارة بغداد.

4. محمد عجمية و محمد يونس الموارد واقتصادياتها. بيروت.الدار الجامعية ألمصريه 1984

5. محمد سلطان أبوعلي.الأسعار وتخصيص الموارد. دار الجامعة المصرية للطباعة والنشر

6. احمد دويدا ر . مقدمه في علم الاقتصاد مكتبة الانجلو مصريه 1956

(1) Cohen R.L The Economic of Agricultural (camp ridge

8- عبد الرحمن يسري – التحليل الاقتصادي .مؤسسة الشباب الجامعية .1987.

9. صابر داود. دراسة اقتصاديه لمدى استجابة المزارعين للأسعار النسبية . رسالة ماجستير. كلية الزراعة. بغداد. 2002.

10. محمد كعيبة وقائع الندوة العلمية المقامة الموسومة بالسياسات الاقتصادية في الجماهيرية الليبية – أفاق مستقبلية ، ليبيا1999.

11. اسعد عبود . العراق يبحث في إلغاء تدريجي لسياسة الدعم للمواد بحث في الانترنيت .الاساسيه .

12. صلاح نجيب العمر. اقتصاديات ألماليه ألعامه. مطبعة العاني بغداد 1983.

13 . طعمه جابر البندر. سياسة دعم الأسعار الزراعية .مبرراتها مستلزماتها. مجلة النفط والتنمية . السنة الثانية . المجلد 6. مارس 1977.

Oklahoma state University M Current . Report .I.U.S. P

14. د. جعفر طالب احمد . وقائع الندوة العلمية الأولى للعام 2006-2007 المقامة على قاعة دائرة الزراعة في واسط بالتنسيق مع كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد جامعة واسط الموسومة (سبل تطوير الواقع الزراعي والثروة الحيوانية في محافظة واسط) يوم الاثنين الموافق 12/18 .

15 . روبرت

16 . زكي شبانه . التسويق الزراعي . المعادلة الرئيسية في الاقتصاد العراقي . دار المعارف بمصر 1966.

---

[1] د. صلاح نجيب العمر . اقتصاديات المالية العامة /مطبعة العاني .بغداد.1983ص162.

[2] محمد لبيب شقير،تاريخ الفكر الاقتصادي.دار النهضة المصرية للطباعة والنشرص1968

[3] النشرات الاقتصادية الصادرة من وزارة التجارة . ، محمد عجمية و محمد يونس . الموارد واقتصادياتها . بيروت . الدار الجامعية ألمصريه ، 1984 ص95- ص96

[4] احمد دويدار . مقدمه في علم الاقتصاد (مكتبة الانجلومصريه 1956 ص416

[5] احمد دويدار . مقدمه في علم الاقتصاد (مكتبة الانجلومصريه 1956 ص416

[6] عثمان احمد الخولي ، الزراعة العربية ، الإسكندرية ، دار المطبوعات الجديدة ، 1972، ص30-35

[7] زكي شبانه ، التسويق الزراعي ، المعادلة الرئيسية في الاقتصاد الزراعي ، دار المعارف في مصر 1966

[8] عبد العال الصكبان ، مقدمه في المالية العامة، مطبعة العاني ، بغداد1982صص67.66

[9] عبد الرحمن يسري ، التحليل الاقتصادي ، الاسكندريه مؤسسة شباب الجامعه1987ص169

[10] احمد محمد الفراجي ،تسويق محصول زهرة الشمس الزيتي في العراق رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، بغداد

- [11] هيئات خاصة في الولايات المتحدة منحت لها صلاحيات لدعم أسعار منتجات زراعية معينة عند مستوى معين عن طريق هذا افقتناء نسبة من الإنتاج كافية لتثبيت سعر السوق.

[١٢] Cohen R.L The Economic of Agricultural (camp ridge1 1957_

[١٣] طعمه جابر البندر ، سياسة دعم الأسعار الزراعية ، مبرراتها ، مستلزماتها ، مجلة النفط والتنمية ، السنة الثانية ، المجلد 6 ، مارس 1977 ، ص24

[١٤] د. جعفر طالب احمد . وقائع الندوة العلمية الأولى للعام 2006-2007 المقامة على قاعة دائرة الزراعة في واسط بالتنسيق مع كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد جامعة واسط الموسومة (سبل تطوير الواقع الزراعي والثروة الحيوانية في محافظة واسط) يوم الاثنين الموافق 12/18 بورقة تقدم بها بعنوان محددات الإنتاج الزراعي

[١٥] د.عبد الرحمن يسري ، التحليل الاقتصادي مصدر سابق ذكره ، ا115

[١٦] sant jubta ,agricultural policy for aurpain coration.

[١٧] عبد الرحمن يسري – التحليل الاقتصادي مصدر سبق ذكره ص 190

[١٨] محمد كعيية وقائع الندوة العلمية المقامة الموسومة بالسياسات الاقتصادية في الجماهيرية الليبية – أفاق مستقبلية ص 15

20 صابر داود ، دراسة اقتصاديه لمدى استجابة المزارعين للأسعار النسبية ، رسالة ماجستير، كلية الزراعة ، بغداد

[٢٠] . المصدر: دائرة زراعة واسط ، التخطيط والمتابعة.

[٢١] محمد سلطان ابو علي. الأسعار وتخصيص الموارد ، دار ألجامعه المصرية للطباعة والنشر ،ص 76

[٢٢] الرشاط المالي المتعلق بإعداد الحسابات وتدقيق أعمال فروع المصرف والمراقبة المالية واستمر الحال على هذا المنوال ولغاية عام 1996

[٢٣] يطبق هذا النموذج للدعم ألسعري في الولايات المتحدة الأمريكية في دعم العديد من السلع الزراعية كالقطن والقمح والشعير وحبوب الزيت وحبوب الذرة.

[٢٤] اتبع نظام التسعير بالدولار لكون الدينار العراقي الآن في طور المعالجة بسبب التضخم الحاصل في البلد وإتباع سياسة جديدة من قبل محافظيه البنك المركزي العراقي ولم يستقر السعر بعد ولغاية 2007/2/10